

العدد في اللغة العربية

- ٢ -

العدد في علم النحو

إذا اطلق لفظ العدد في علم النحو فإنما يراد به الألفاظ الدالة على الأعداد .
ولكن النحويين أو جلهم لم يكتفوا بهذا بل كانوا يعرفون العدد بما عرفه
به الرياضيون من علاقات عددية تفسر طبيعة تكوين العدد ، أو ينطبق عليها
اي عدد كان . وقد قدمت أكثر هذه التعاريف في مقدمة البحث ولا حاجة لي
الى اعادتها الآن وبكفي ان اشير هنا الى أن كثيراً من النحويين ككثير
من الرياضيين قد اخرجوا الواحد والاثنين من العدد لأنه ليس للواحد إلا حاشية
واحدة بعده وهي الاثنان وهو يساوي نصفها نخرج بذلك عن أحد تعاريفهم
للعدد ، هذا من جهة ومن جهة أخرى لأن الجواب عن السؤال بكم حينما يكون
متعلقاً بالواحد او الاثنين لا يكون بلفظها وإنما بلفظ الواحد او المثني من الشيء
المراد الاستفسار عن كميته بعكس سائر الأعداد فانما يجاب على الأسئلة عنها
بالعدد الدال على الكمية مصحوباً بالشيء المعدود الدال على الجنسية .

وليس من بحث في علم النحو كله فيه من الشذوذ والخروج عن القواعد
المألوفة للغة العربية ما في بحث العدد فيكاد يكون لنفسه قواعد خاصة كثيرة
المخالفة لقواعد النحو العربية العامة وكثيرة التفرع والانحراف فيما بينها بحيث
أنا نرى نصاً قديماً يخالف القاعدة التي تستنتج من نص قديم آخر . ونرى ظاهرة
أخرى في بحث العدد في علم النحو وهي كثرة مسائله ونواحيه التي تتعلق به وتشتق
منه والتي يختلف النحاة في مأخذها وفهمها ودراستها .

- ٥٣٢ -

وقد أشار الى هذا الشذوذ في علم العدد أكثر من واحد من الباحثين في النحو سواء من القدماء أو الباحثين المستشرقين فترى ابن يعيش في ص ٢٧ من الجزء السادس من شرح المفصل يلاحظ أنهم شذوا في العدد في كل شيء فذكروه مع المؤنث وأنتوه مع المذكر وسكن الحجازيون شين عشرة حينما تستعمل مركبة للمؤنث وكسرها التميميون مع ان لغة الحجازيين في وزن مثلها كسر الثاني ولغة التميميين إسكانه فيقول الحجازيون نَبَقَةٌ ويقول التميميون نَبَقَةٌ أما في العدد فقد انعكس اللغتان وكذلك ثنوا عشرة على عشرين بكسر العين خلافاً للقاعدة .

وما لاحظته الزمخشري وابن يعيش صحيح وهو بعض من كل وسأشير الى كل شذوذ في موضعه من البحث .

وزاد الطين بلة أن النحويين لم يكتبوا - شأنهم في كل أبحاثهم النحوية - في استخراج القواعد الرئيسية العامة من اللغة الغالبة وتقديمها أمثلة تحتذى في الكتابة بل تمسكوا بكل مثال سواء أكان جاء على لغة شاذة أو كان موضوعاً أو خطأً وحاولوا ان يخرجوه ويضعوا له قاعدة تنطبق عليه أكثر من ان يطلبوا ان ينطبق هو على القاعدة العامة فجاءت تأويلاتهم سمجة يظهر فيها التعمك والتصنع وزادت في تعقيد هذا البحث بحيث تجعل المطلع عليه او الباحث فيه في حيرة فلا يدري ما يدع وما يأخذ حتى إنه ليمعن في الخطأ والتردد كلما أمعن في البحث والاطلاع وكان يكفي بعد إيجاد قواعد عامة مستخرجة من الشواهد والنصوص المشهورة المتداولة في الاستعمال ان يهمل ما عداها وان يصاغ او يجمع لهذه القواعد الأمثلة بحيث يطلع الباحث على صورة استعمال هذه القواعد وعلى أمثلتها فيحفظها بالترديد والاستعمال والممارسة دون ان يجد حاجة إلى حفظ مثل هذه القواعد الجافة التي تذهب ببهاء اللغة ورونق الأدب وتكره الطالب باللغة العربية . ولكن كان في نفوس النحاة ما يشغلهم عن توخي المصالح العامة وخدمة

العلم للعلم على ما يظهر فكيف يستطيعون بغير هذا التصعب ان يكونوا مؤدبين لأبناء الملوك في القصور ولأولياء عهودهم ومن أين لهم ، لولاه ، بالذهب الذي كان يقدفه عليهم الأمراء بسخاء ولم يكن هذا ما يضطرهم الي هذه الطريقة في البحث فقط بل كان عقلهم فد طبع على الجدل والمنطق الجاف فأدخلوا كثيراً من الفلسفة والمنطق في أبحاث النحو واللغة فأفسدوها ولهذا السبب نجد كثيراً من التعليقات النظرية لأمثلة شاذة او مألوفة وردت في اللغة وكثيراً من النظرات المنطقية والفلسفية التي يشهد الله أن اللغة والنصوص الأدبية وطبيعة اللغة براء منها وكانت هذه الفلسفة في النحو ، وبصورة خاصة في بحث العدد منه الذي هو موضوع بحثنا الآن ، ثالثة الأثافي في زيادة غموضه وتعقيده .

ونلاحظ أننا إذا جردناه من هذه التعليقات الفلسفية — التي هي فلسفة النحو أكثر مما هي نحو — والمنطقية وأبعدنا عنه ما ورد من الشواهد في لغات شاذة استطعنا ان نقربه من أفهام طلبة المدارس الثانوية وغيرها بحيث يكون مستأنساً عذباً وخصوصاً اذا مرنا على استعمال تعابيره كثيراً دون تلقن قواعده مجردة جافة وهذا يرغم ما في قواعده العامة ايضاً من شذوذ ولكن بعض الشر أهون من بعض وما لا يدرك كله لا يترك جله .

وقد رأيت بعد دراسة العدد في مراجع مختلفة ان أعاجل البحث بحيث ألم به ما استطعت من جميع اطرافه وأقدمه بشكل واضح بسيط مفهوم بريء من التعقيد والتكلف وآثرت ان أتكلم اولاً على الفاظ العدد منفردة والآراء المختلفة فيها وكيف تكون بعضها من بعض ثم عن المعدود معها حين يكون جنساً في الحالات المختلفة وفي كلا الأمرين أقدم تعليقات علماء النحو للأوضاع المختلفة والألفاظ المتعددة ثم أتكلم على المعدود حينما يكون اسم جنس وحينما يكون اسم جمع وحين يكون جمعاً ثم حينما يكون محذوفاً مقدراً وتنوب عنه صفته وحينما لا تنوب عنه صفته وإنما يفهم من السياق ثم حين يكون وصفاً ثم حين يكون موصوفاً

ثم أتكلم على حال الصفة حين ترافق معدوده ثم حين يكون مردفاً بلفظين أحدهما مذكر والآخر مؤنث ويشملها معاً أو يعد كلاً منهما على انفراد وأنتقل بعد ذلك الى تعريف العدد والمعدود وإضافة العدد الى مستحقه ثم أتكلم على النسبة الى العدد وأنتقل بعد ذلك الى الصفات العددية المشتقة من ألفاظ العدد والتي تفيد اعطاء درجته او رتبته تفيد الترتيب كما يقول الفرنجية - في استعمالاتها المختلفة ووجوه إعرابها والأفعال المشتقة من أسماء العدد ثم أتكلم على الفاظ الأعداد المعدولة وسبب منعها من الصرف ثم على الأبعاض والكسور والفاظها ثم على الألفاظ التي تدل على اعداد وليست داخلة في الفاظ سلسلة الأعداد الطبيعية بل فيها شيء من الإيهام ثم عن كلمة النيف وبضع وبضعة واستعمالاتها في اللغة ثم على التاريخ بالليالي والأيام وأنهى البحث بالكلام على كتابات العدد كم وكأين وكذا وتميزاتها .

وقبل ان ابدأ البحث لا بد لي انصافاً لجهود النحويين ان اقول ما قيل في دائرة المعارف الاسلامية من أن ملاحظاتهم النحوية والصرفية تدل على ملكة ملاحظة غاية في الدقة ولكن ينقصها الهدف او التصور العام الذي يضعه المؤلف امامه ليوجه نحوه الآراء والبراهين فهي جهود عظيمة اذن ولكنها مبعثرة بدون نظام عام يجمع لآلتها ليكون منها عقداً ثميناً .

* * *

ألفاظ العدد

استعمل العرب للعدد اثني عشرة لفظة رئيسية ذكرتها في المقدمة وهي : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، اربعة ، خمسة ، ستة ، سبعة ، ثمانية ، تسعة ، عشرة ، مائة ، الف وما بقي من الأعداد إنما يؤلف من اقترانها إما بالعطف او بالتركيب واما بالاشتقاق منها كما في اشتقاق أحد وإحدى من واحد وواحدة ثم تركيب المشتق مع غيره من الفاظ العقود .

وبلاحظ من هذا أن الصفر لم يعد بين الأعداد لأنه لم يكن معروفاً لدى قدماء العرب من جهة ولأنه إنما يدل على فراغ لا على عدد محسوس ولا يزال الخلاف في عده من الأعداد وعدمه قائماً إلى الآن وإن اتفق على أنه الحد الفاصل بين الأعداد الموجبة والسالبة من جهة وبين الكسور والأعداد الصحيحة من جهة أخرى ولاحظنا سابقاً أيضاً كيف لم يعد نجاة العرب ورياضيوهم الواحد وحتى إن قسماً منهم لم يعد الاثنان أيضاً من العدد وبيننا وجهات نظرهم في ذلك مما لا ضرورة لإعادته .

فلفظ الواحد مؤنثه واحدة وقد اختلف فيه فقيل أنه اسم موضوع للدلالة على الفرد الواحد من المعدود وأنه ان استعمل صفة فيتأويل مشتق كقولك مررت بقاع عرْفِج كنه اي خشن ومررت برجال ثلاثة اي مررت برجال معدودين بثلاثة (شرح المفصل لابن يعقوب اول البحث) .

وقيل إنه مشتق من وَحَد يَحْدُ بمعنى انفرد بنفرد فالواحد معناه المنفرد وعلى هذا فهو صفة مشتقة من فعل واطلق في العدد لأن الواحد العددي يدل على معنى الانفراد وقال بعضهم إنه اسم جامد موضوع لمعناه حين يستعمل عدداً وأنه مشتق من الفعل حين يستعمل صفة كقوله : إنما الله إله واحد ، فدكتا دكة واحدة . والذي أراه معقولاً أن يكون موضوعاً للدلالة على العدد بادي ذي بدء لأنه أقرب شيء إلى الحسية والبساطة ثم اشتق من لفظة فعل للدلالة على الانفراد كما اشتق منه أحد والمعروف في واحد انه لا يصاحب المعدود ليبدل على إحصاء الكمية وذلك لأنه يجب عن السؤال بكم فيما يخص الواحد باسم الجنس من الشيء المعدود مفرداً فتقول عندي رجل او كتاب لمن يسألك كم كتاباً عندك او كم رجلاً وإذا عقبته بلفظ واحد فمن قبيل تأكيدك الشيء بالنعت لا أكثر من ذلك ولا اقل ويدل على ذلك مجيء لفظة الواحد في هذا المقام متأخرة عن المعدود ولا يجوز ان تقول جاءني (واحد رجل) وعلل النجويون ذلك بأن قولك

رجل بالتنكير يدل على الوحدة الى جانب دلالة على الجنسية فلا حاجة لاستعمال الواحد معه وبلا حظ في الجدول الذي قدمته في الفاظ العدد في اللغات السامية الخمس ان الألفاظ متقاربة للفظ أحد في هذه اللغات مع بعض الإبدالات أكثر من مقاربتها للفظ واحد ونلاحظ في اللغة العربية ان واحداً لا يستعمل مركباً مع عقد العشرة فلا يقال واحد وعشرة وإنما يستعمل بدله لفظ مشتق من لفظه هو أحد ومؤنثه إحدى اما في بقية العقود من عشرين الى تسعين وما تتركب معه فيجوز استعمال واحد وأحد على السواء والأكثر استعمال أحد وإحدى وهذا ما يرجح ان تكون واحداً المأخوذة منها أحد هي الأصل ويؤيده اشتراك اللفظة مع بعض التحريف في بقية اللغات السامية .

وفي المقابل نرى أن أحد وإحدى لا تستعمل في العربية منفردة بل مركبة مع العقود فلا تقول جاء أحد من الرجال او إحدى من النساء وتقصد به عدداً وإنما يجوز استعمالها مضافين للضمير وللإم الظاهر اذا كانا متضمنين معنى الصفة . وإحدى مؤنث أحد أنت على غير القياس والقياس أحده أو إحدى بالألف المقصورة ولذلك اختلف في ألفها المقصورة فزعم بعضهم انها للتأنيث وقال آخرون انها للإلحاق بفعل لأنها جاءت على غير القياس ولتفريق العدد عن الصفة في لفظ أحد وعن أحد المنفية التي يراد بها الكثرة والعموم .

وواحد التي للعدد لا تثني ولا تجمع ولا تؤنث اما واحد التي هي صفة فتثني وتجمع فيقال واحداً وواحدون وواحداً .

اما لفظة أحد فقد اختلف فيها وذلك لأنها تستعمل مع مؤنثها إحدى في العقود كما مر وتستعمل في الجمل المثبتة صفة او نعتاً كما في : « قل هو الله أحد » او صفة منقولة الى الاسمية لكثرة التداول في مثل : « وجاءته إحداهما تمشي على استحياء » او بمعنى لفظة واحد الاسمية مستعملة في غير العدد بتأويل مشتق كقولك انت أحد في اخلاقك وشجاعتك وتستعمل ايضاً للدلالة على معنى العموم والكثرة

في مثل قولك ما جاءني من أحد وهذا ما يعبر عنه في بعض اللغات الغربية بأنها جاءت ضميراً غير معرف أو غير معين .

فقال بعض النحاة إنها في كل حالاتها مشتقة من وَحَدَ بمعنى واحد ابدلت الواو همزة وانث اللفظ على إحدى واخذ منه أحد التي تستعمل في الإثبات للدلالة على معنى الانفراد وهذه يجوز جمعها على آحاد ووحدان كما اخذ منه أحد المستعملة في النفي ، وقال آخرون ان «أحد» المستعملة في العقود وأحد المستعملة في الإثبات مشتقة من وَحَدَ وأنه يجوز جمعها وتأنيتها واما أحد المستعملة في النفي لتدل على معنى العموم والكثرة فهي موضوعة لهذا المعنى وليس لها صلة بالأولى وقالوا إن من الأدلة على دلالتها على معنى العموم والكثرة قوله تعالى : «فما من أحد عنه حاجزين» فوضعت بالجمع كما قالوا ان لفظ المفرد قد يطلق على الجمع وقالوا إن الدليل على انها غير الأولى ايضاً أنها لا تثني ولا تجمع ولا تؤنث ولا تدل على المعنى الذي وضعت من اجله مع غير النفي . والصحيح عندي انها نفس الأولى وإنما أكتسبها الاستعمال وخصائص التعبير معاني خاصة ميزتها وليست هذه الميزات راجعة في الحقيقة الى لفظها وإنما هي راجعة الى تركيبها في صيغ خاصة ومثل هذه الحالة من انتقال لفظة من معنى الى آخر أو اكتسابها معاني اضافية جديدة موجود في كل لغات العالم ويسوق اليها واقع الحياة وحاجاتها اليومية وتطور البيئة الاجتماعية ولم يدع مدع في هذه اللغات وجود مثل هذا التغاير من حيث الوضع في نفس اللفظة كما يدعي ذلك علماء النحو والعربية .

ولفظ واحد معرب وكذلك واحدة وتظهر عليه الحركات الثلاث وكذلك أحد وإحدى مع ملاحظة الألف المقصورة في إحدى فتقدر عليها الحركات الثلاث وقالوا إن التنوين لم يلحق إحدى في المركب العددي «إحدى عشرة» للتركيب وبلحقتها في إحدى وعشرين وقال في التصريح على التوضيح ص ٢٧٤

الجزء الرابع :

« إنما استعمل أحد وإحدى في العقود بدل واحد وواحدة حتى لا يلتبس بالصفة فإن واحداً وواحدة يكونان صفة وهذا غير صحيح لأن أحداً وإحدى يستعملان خبرين عن المبتدأ مضافين إلى الضمير ، والخبر بمنزلة الصفة ، كما يستعملان صفتين صريحتين أيضاً ويقارب هذا الرأي مع بعض اختلاف رأي ابن يعيش في شرح المفصل ص ٣٢ من الجزء السادس إذ يعتقد بأن « واحداً » اسم في الأصل قال : « والدليل على أن واحداً اسم وإن جرى إعرابه على ما قبله قولهم مررت بنسوة أربع بالتنوين والصرف ولو كان صفة لم ينصرف كما لا ينصرف أوجد وواحد مثله في باب العدد وهذا الضرب لا يثنى ولا يجمع من لفظه بعكس ما يقصد به الصفة فتقول أحداً ووحيدان وأحاد وكذلك لا يؤنث فلا تقول واحدة والاحتياج إلى التأنيث عدل إلى صيغة أحد وإحدى ولم يكن التأنيث هنا بالبناء كراهية أن تكون على حد الصفة نحو حسن وحسنة ولهذا عدل إلى تغيير العلامة وغير معها البناء من واحد وواحدة إلى أحد وإحدى » وذكر ابن يعيش من جملة استعمالات أحد استخدامها لتدل على غير معين نحو « جاءني أحدهم » وتستعمل للدلالة على واحد من اثنين معلومين دون التصريح بدقة عن المقصود منها كقوله تعالى : « فجاءته إحدهما تمشي على استحياء » .

ولفظ اثنتان مؤنثة اثنتان وهو ملحق بالمتنى في إعرابه في الرفع بالالف والنون وفي النصب والجر بالياء والنون وإنما كان ملحقاً بالمتنى لامتثالي لأنه لا واحد له من لفظه ويقول بعض النحاة إنه لفظ موضوع لمدلوله ويقول آخرون إنه مأخوذ من ثنيت الشيء إذا عطفته وهو محذوف اللام وصارت الهمزة في أوله كالعوض من المحذوف والمؤنث اثنتان ألحقوا به تاء التأنيث « كابتنتين » ولك أن تقول ثنيتين كبتنتين (المفصل لابن يعيش) ومن قال « ثنتان » بدل « اثنتان » كانت التاء فيه للإلحاق كأنه ثنية ثنت ملحق بجذع فهو كبتنتين وإنما كان كذلك لأنه ليس أصلها التأنيث كما كان في ثلاثة وأربعة وذلك لأنه لم يوجد فيها

من قوة التضعيف ما وجد في سائر الأعداد فيحتاج الى علامة تدل على قوة التضعيف والمبالغة فيه (ابن يعيش ص ١٩ الجزء السادس) .

وما ذكره ابن يعيش هنا من اشتقاق لفظ الاثنين من ثنيت الشيء أي عطفته فيه نظر والمرجح عندي ان فعل ثنيت مشتق من الاثنين لا العكس لأن لفظة الاثنين من حيث قانون الحياة توحى بأنها اقدم استعمالاً من « ثنيت » للحاجة الطبيعية اليها وكثرة رؤية الانسان لما هو مثنى في الطبيعة التي حوله ولأنني ارجح ان يكون الامم الجامد اقدم من الفعل الذي يشاركه في اللفظ . ولا يجوز إضافة لفظ اثنين واثنيتين الى المعدود باعتبارهما عددين لنفس السبب في منع ذلك في واحد وواحدة وإنما يستعملان بعد المثنى كصفة او تأكيد له فلا تقول جاء اثنان رجل واذا قلت جاء اثنان رجلان لم يجوز الا اذا اعتبرت «رجلان» بدلاً من «اثنان» لاعلى انه تمييز لهذا العدد وذلك لأن لفظة رجلين تدل على العدة والجنسية بنفس الوقت فلا حاجة لذكر العدد معها وقال ابن يعيش (ص ١٦ ج ٦ من المفصل) إنه يجوز في الشعر إضافة اثنين واثنيتين الى المعدود لأن الثنية في الأصل جمع لأنه ضم الشيء الى الشيء وذلك قياساً على ثلاثة رجال وورد شاهداً على هذا قول الشاعر :

كأن خصيه من التدليل . ظرف عجز فيه ثنتا حنظل

وقال إن الشاعر جاء به على اصل القياس ضرورة بخلاف ما عليه قياس الاستعمال والصحيح ان هذا البيت شاذ لا يجوز الاستشهاد به ولا يجوز للشعراء ان يأخذوا به . والفاظ الثلاثة واخواتها الى التسعة مصحوبة بالتاء حين تكون مجردة من المعدودات وتحذف منها التاء اذا كان المعدود مؤنثاً وتبقى معها اذا كان المعدود مذكراً وإنما كان الأصل في هذه الألفاظ التأنيث في رأي ابن مالك (ص ٣٧٠ من التصريح على التوضيح ج ٤) لأن الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرهما فاستصحب الأصل مع

المذكور لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقاً لتأخر رتبته وقال بعضهم إنها تلتحقها التاء ولا تنصرف لأنها أعلام خلافاً للآخرين . وقال ابن يعيش (في شرح المفصل ص ١٩ من الجزء السادس) : « وإنما كان أصل العدد التأنيث للمبالغة بالإشعار بقوة التضعيف وذلك لأنه لا شيء فيه من قوة التضعيف ما في العدد فيما يظهر للعقل فيشعر بالعلاقة أن له المنزلة هذه وجرت علامة التأنيث في العدد مجراها في مثل علامة ونسابة للإشعار بقوة المبالغة في الصفة وتضاعفها في المعنى . »

وذكر في دائرة المعارف الإسلامية أن التعليقات التي يقدمها العرب لهذا الوضع في اللغة ليست مقنعة وقال : « لما كانت هذه الأعداد منفصلة عن معدوداتها مصحوبة بالتاء في الأصل لهذا حفظت هذه الأوضاع الأصلية للمذكر أما المؤنث الذي هو فرع عن المذكر فأعطى له الشكل الثانوي الذي هو فرع عن الأصل »

وقال : « أما علماء الأوربيين (مثلاً رابت Wright § ٣١٩ بحث العدد ملاحظة ٥٣) فانهم يرون في هذه الحادثة دلالة على أنه كان يراد رفع الطبيعة المادية المجردة عن العدديات المحصية (Cardinaux) حتى تميز عن الصفات المرافقة (adjecdtifs dependants) . »

ورأى بعضهم أن ألفاظ العدد بين ثلاثة وعشرة إنما كانت وهي مجردة عن المعدودات مؤنثة في الأصل لأنها مبهمه لا تدل على شيء فناسب الإبهام أن تكون كأضعف الجنس فلتحقها علامة التأنيث واستعمل الأصل مع المذكر وحذفت التاء تمييزاً مع المؤنث .

وكل هذه الحلول في الحقيقة مجرد آراء نظرية لا أظن أنها تمت إلى الواقع بصلة . وكان الخير كل الخير أن لا نشغل أذهاننا بمثلها بل نأخذها على أنها ألفاظ موضوعية على ذلك ارتجالاً دون تفكير منطقي في وضعها وأظن أن العامل الأول في ذلك هو موهبتي الألفاظ الطبيعية ففي حالة النطق بالأعداد مجردة عن معدوداتها نجد راحة في النطق أكثر إذا ألحقناها بالتاء واستعملت الأعداد

على هذه الصورة مع المذكر وميز عنه المؤنث بحذف التاء مع الأعداد المرافقة له .
ولفظة ثمانية من بينها تمتاز حينما تحذف تأؤها في مرافقة المعدود المؤنث بأن
تفتح يائها لأنها مفتوحة في ثمانية ويجوز إسكانها كما في معدى كرب ويقل
حذفها مع بقاء كسر النون لأنها ياء زائدة فتحذف وتبقى الكسرة دليلاً عليها
فأشبهت « يا عبادي فاتقون » ونقل حذفها مع فتح النون لأنها لما كانت تضم
في الآخر إذا كان الآخر النون كقوله :

لها ثانياً اربع حسان واربع فثغرها ثمان

فقد جعلت فتحه بناء على التركيب .

ويجوز في عشرة تسكين الشين وفتحها ونقل عن بني تميم كسرهما وذلك حينما
تكون في العدد المركب وعلل ابن يعيش (ص ٢٧ ج ٦ من المفصل) دخول
الكسر عليها في المؤنث بأن عشرة منفردة تدل على مؤنث فلا يصح دخول التاء
عليها للتأنيث فلما أرادوا تأنيث الصيغة كسروا الشين لتكون لفظة جديدة
يصح دخول التاء عليها ثم خفف أهل الحجاز ذلك فسكنوها . وانا لا أرى في
هذا التعليل الا مجرد مفسطة لأن الناطق بهذه اللغة حين وضعها بالأصل
لم يكن له عقل ابن يعيش المتفلسف .

وهذه الألفاظ الثمانية تضاف الى معدودها فيقال ثلاثة رجال وثلاث نسوة
وتعرب بالحركات الثلاث في آخرها إلا ما ذكرنا من حال ثماني حين تحذف
تأؤها مع المؤنث .

ويتكون لفظ احد عشر من تركيب لفظة أحد - التي جاءت بدل لفظة
واحد كما ذكرنا سابقاً - الى عشر تركيباً لا يفصل فيه بينها حرف عطف
وفي هذا التركيب تُذكر اللفظتان مع المذكر فيقال أحد عشر رجلاً وتؤنثان
مع المؤنث فيقال إحدى عشرة امرأة وقد مرت حالات حركة الشين في عشرة
حينما تكون مركبة هذا التركيب فيما سبق :

وكذلك لفظ « اثنا عشر » يتكون بنفس الطريقة من إضافة لفظة اثنتين الى عشر واثنتين الى عشرة مع حذف النون حين إضافتهما وذلك لأنه لا يجتمع تنوين وإضافة وهنا اللفظتان أيضاً مذكرتان مع المذكر ومؤنثتان مع المؤنث ويلاحظ في احدي عشرة واثنني عشرة أنه اجتمع في كل تركيب علامتا تأنيث وهما بحكم أنهما تركيبان كل تركيب منهما له حكم الكلمة الواحدة كان يجب ان يكتفيا بعلامة تأنيث واحدة وعلل الصبان (ص ٤٨ من حاشيته ج ٤) ذلك بأن الألف المقصورة كأنها جزء من الكلمة وان « اثنتان » لا واحد لها من لفظها فبنيت اللفظة على التاء حين ركبت .

والفاظ الأعداد من ثلاثة عشر الى تسعة عشر تتألف من تركيب النيف الذي هو الآحاد البسيطة بين الثلاثة والتسعة مع العقد الأول الذي هو العشرة تركيباً له قوة الكلمة الواحدة لذلك فلا يتوسط الكلمتين حرف عطف والعدد الأول منها الذي هو النيف يكون بعكس المعدود فيؤنث مع المذكر وبذكر مع المؤنث أما العقد الذي هو عشرة فيكون في هذا التركيب وفق المعدود وهذه التراكيب العددية بين أحد عشر وتسعة عشر ومؤنثاتها ليست متصرفة ما عدا اثني عشر ومؤنثه فان صدره معرب بعكس عجزه فهو مبني على الفتح والجزءان في هذه التراكيب مبنيان على الفتح وهما مرتبطان الواحد بالآخر بقوة بحيث ان الزمخشري كما قيل في دائرة المعارف الاسلامية لم يبحث عنها فقط في اسماء الأعداد بل في الأسماء المركبة أيضاً وقيل في دائرة المعارف أيضاً إن هذه الأعداد المركبة قد انصهرت في كلمة واحدة في الآرامية وفي لغات الحديث العربية الشائعة وفي الحقيقة أصبح كل من هذه التراكيب في اللهجات العامية بقوة الكلمة الواحدة في مصر مثلاً يقال بدل أحد عشر واثنني عشر « حُدْعَشْرَ » و « طُنْعَشْرَ » وفي اللهجة الشامية نرى الامتزاج أشد فيقال « إدعش » و « طُنْعَش » وهكذا في بقية اللغات العامية في مختلف الأقطار العربية .

ولفظة ثمانية عشر من بين هذه التراكيب تمتاز بأنها إذا ركبت مع عشرة في حال المدود المؤنث وحذفت منها التاء يكون فيها اربع لغات : فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها ومنه قوله :

« ولقد شربت ثمانيةً وثمانيا وثمان عشرة واثنتين وأربعا »

وقال الصبان « ص ٤٩ ج ٤ من حاشيته على الأشموني » إن الأعداد المركبة إنما بنيت لتضمنها حرف العطف بين جزءيها فإن ظهر العاطف منع التركيب والبناء لفقد المقتضى كقوله :

« كان بها البدر ابن عشر واربع » • واختلف في وجوب تقدم العقد على النيف في هذه الحالة وعدم وجوبه وأضاف بعضهم أن الجزء الثاني من التركيب نزل من الأول منزلة التنوين فكان منها ما هو في قوة الكلمة الواحدة فنما من الصرف شأن الأعلام المركبة •

وأجاز بعضهم اعراب المتضايين - أي المركبين - فيعرب الأول بحسب العوامل والثاني يجرّ على أنه مضاف إليه وقال ابن مالك في التسهيل (ص ٥١ ج ٤ شرح الأشموني) :

« ولا يجوز باجماع ثمان عشرة الا في الشعر يعني بإضافة الأول الى الثاني دون اضافة المجموع كقوله :

« كلف من عنائه وشقوته بنت ثمان عشرة من حجه »

وقال الأشموني : « وفي دعواه الإجماع نظر فان الكوفيين يميزون اضافة صدر المركب الى عجزه وقال صاحب التصريح على التوضيح (ص ٢٧٤ ج ٤) في تعليل بناء التركيب العددي على الفتح إنه « إنما كان كذلك لتعادل خفة الفتح ثقل التركيب أما بناء الكلمة الأولى فلأنها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها وأما بناء الكلمة الثانية فلتضمنها حرف العطف وقيل لوقوعها موقع التنوين والامم إذا وقع موقع الحرف بيني » •

وقد اختلف النحاة في اثنين واثنيتين المركبين مع العقد فقال قوم بأنها
 معربان وقال آخرون أنها مبنيان واختلفوا كذلك في تعليل بنائها وإعرابها قال
 في التصريح ص ٢٧٤ ج ٤: « يعرب اثنان واثنيتان المستعملان في العقود لوقوع
 ما بعدهما موقع النون وليس مضافين للعقد وقيل مضافان اليه وعلى ذلك فالعقد
 مبني لتضمنه معنى حرف العطف وذهب ابن كيسان وابن درستويه الى أن اثنين
 واثنيتين مبنيان مركبان مع العقد كسائر أخواتها وردَّ بأنها ليس كذلك وإلا
 لزم الياء المقابلة للفتحة في المفرد .
 والتركيب العددي لا يضاف الى معدوده كما في ثلاثة رجال وإنما يكون
 معدوده معه فضلة « تمييزاً » .

ولفظ عشرين وبابه من العقود يسنوي فيه المذكر والمؤنث فنقول رأيت عشرين
 رجلاً وعشرين امرأة وهو ملحق في إعرابه بجمع المذكر السالم فيرفع بالواو
 والنون وينصب ويجر بالياء والنون وقيل كسرت العين من عشرين للدلالة على
 على المؤنث وجمع بالواو والنون للدلالة على المذكر ولذلك صح استعمالها للجنسين
 وابن يعيش (ص ٢٧ ج ٦ من شرح المفصل) يضعف الرأي محتجاً بثلاثين ثم
 لا يلبث حتى يذكر قولاً يذهب نفس المذهب في ثلاثين وأخواتها محتجاً بأن
 لفظة ثلاث من ثلاثين مأخوذة من المؤنث وأضيف الواو والنون أو الياء والنون
 إليه للدلالة على المذكر ويذكر رأياً غريباً آخر هو أن ثلاثين معناها عشر مرات
 ثلاثة فلما اراد العرب قياساً عليها أن يعملوا مثل ذلك في عشر مرات اثنين
 وجدوا أن « اثن » لا يستعمل الا مثنى فاشتقوا ذلك من العشرة وكسروا أولها
 لأن همزة اثنين الموصولة مكسورة فاستمدوا الكسرة منها .

وألفاظ العقود الباقية ذهبوا فيها مذهبيهم في ثلاثين فهي مطردة عليها ولا
 تضاف هذه العقود لمعدوداتها لأن النون فيها كالتنوين تمنع من الاضافة ولأنها
 م (٥)

لا تعمل عمل الفعل الذي جعله النحاة مشتقاً من كل منها كما سنرى في باب المشتقات من أسماء العدد

وبعطف المعقد على الأعداد البسيطة بين الواحد والتسعة التي نسميها النيف وتعطفه على كل منها الواو، وأحد واثنان بعد العشرين وأخواته يذكّران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث أما ثلاثة وتسعة وما بينهما فتذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر كما لو كانت مفردة فتقول ثلاثة وعشرون امرأة وثلاثة وعشرون رجلاً حتى تسعة وتسعين رجلاً .

ولفظتا المائة والألف يستوي فيهما المذكر والمؤنث ويضافان إلى ممدودهما ويعربان بالحركات حسب العوامل .

وثنتي مائة على مائتين وتعرب أعراب المثنى ويضاف مثناها إلى معدوده وينسأوي فيه المذكر والمؤنث .

وتجتمع على مئين وتعرب إعراب الملحق بجمع المذكر السالم كما تجتمع جمع المؤنث السالم على مئات وفي هذه الحالة لا يكون مع جمعها معدوده إلا مسبقاً بمن إذا وجد وقد ورد جمع مائه على مئ في بيت شاذ لأحد العرب واقتن النحاة في تخريجه وكم كان جميلاً لو جعلوه من باب الخطأ أو الشذوذ واستراحوا منه وأراحوا وقد أورد هذا البيت ابن سيده (في مخصه ج ١٧ ص ١٠٧) والشطر الذي فيه الشاهد :

« وحاتم الطائي وهاب المئي »

وخرجه تخريجات كثيرة منها أن المئي ج مائة والياء للإطلاق كقولك ثمرة وتمرج ثمرة أو أنه أراد المي وأصله المئي على وزن فعيل وجاء على لغة بني تميم لأنهم يكسرون الفاء من وزن فعيل إذا كانت عينه حرف حلق وأصله مئي وينكلم في الذهاب من المائة في هذا الجمع أهو الواو أم الياء وفي كلا الحالين

يؤول اللفظ الى مثنى وبذكر أن بعضهم قال إنه اراد ان يقول مثنى واضطره الى حذف النون نظام الشعر وعندى أن هذا هو الأرجح . وجاءت مائة مفردة شذوذاً في العقود بين ثلاثمائة الى تسعمائة وذلك لأن من حق الأعداد بين الثلاثة والتسعة أن تؤنث مع المذكر وهذا قد حصل في هذه العقود فعلاً ثم ان يكون المعدود معها جمع قلة مضافاً اليه ولفظ مائة في لفظة ثلاثمائة مفرد ولذلك عد ذلك شذوذاً وطل ذلك صاحب الفصل (ج ٦ ص ٢٤) بأن مائة استعملت دون مثنى او مئات لأن ثلاثمائة أشبهت عشرين في أنها تنتهي الى الألف الذي ليس من لفظتها كما أشبهت الثلاث في الآحاد فأخذت من الواحد الأفراد ومن الثاني الجر وبدل على صحة هذا أنهم قالوا ثلاثة آلاف درهم لأن عقدها عشرة آلاف من لفظها لأنها جرت على منهاج ثلاثة أبواب .

قال سيبويه وليس يستنكر في كلامهم ان يكون اللفظ واحداً والمعنى جمعاً وهذا يكون عند عدم اللبس وأنشد شاهداً عليه :

كلوا في بعض بطونكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص

والشاهد هنا استعماله بطونكم بدل بطونكم . وكل هذا في تعليل أفراد مائة في عدد ثلاثمائة مجرد كلام لا يستند الى واقع او منطق لغوي صحيح . أما الألفاظ الغريبة المستعملة حديثاً في اللغة العربية فهي تعامل معاملة الألف تماماً وليس فيها شذوذ فالمليون الذي هو الف الف يجمع على ملايين ويضاف الى معدوده كالألف . ويجمع مليار على مليارات وتربليون على تربليونات وكاتريون على كاتريونات وهكذا . وقد شاع استعمالها ويمكن الاستغناء عنها بنكرير الألف عدداً من المرات بقدر الضرورة كما كان يفعل العرب ولكن ذلك قد يوقع في الخطأ ولا مانع من استعمال هذه الألفاظ الأجنبية .

والأصل في الأعداد حينما تكون مجردة من المدودات أن يوقف عليها بالسكون . قال صاحب شرح المفصل ص ٢٨ « والعدد موضوع على الوقف أي تقف على الأعداد بالسكون لأن المعاني الموجبة للاعراب مفقودة وكذلك أسماء حروف التهجني وما شاكل ذلك اذا عُدَّتْ تمديداً ، فاذا قلت هذا واحد ورأيت ثلاثة فالاعراب فيها كما تقول هذه كاف ورأيت جيباً لأنها ليست على الحد الذي يستوجب الاعراب فلا تقع مواقع الأسماء فتكون فاعلة ومفعولة ومبتدأة ويؤيد ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم : « ثلاثه ربة » فالتاء عندما أخذت حركة همزة اربعة وتحركت بقيت هاء ولم نصر تاء . فان وقعت أسماء الأعداد موقع الأسماء أعربت بها تقول اربعة تفضل ثلاثة بواحد » .

وإذا تأملنا في الفاظ الأعداد التي مرت نجدها على أربعة أنواع : نوع مضاف الى معدوده مثل « ثلاثة رجال » وأخواتها ونوع مركب كاللفظة الواحدة ولا يضاف الى معدوده مثل أحد عشر وأربعة عشر ونوع مفرد غير مضاف ولا مركب وهو عشرون وأخواتها ونوع معطوف جزءاه أحدهما على الآخر مثل أحد وعشرون واضرابه .

وتتركب بعد المائة اعداد مثل مائة وثلاثة عشر تشمل المعطوف والمركب وهي فرع عن المعطوف إذا اعتبرنا المركب عدداً واحداً وله حكم اللفظ الواحد .

نعيم المحصي

يتبع :

www.alukah.net